تداعيات الثورات العربية والحروب الأهلية على النظام العربي[1]

د. عادل عبد القوي حاتم الشرعي
أستاذ العلوم السياسية المساعد بالأكاديمية العربية
وعميد كلية العلوم الإدارية والإنسانية بجامعة اليمن
Adelhatem2011@hotmail.com

تاريخ التقديم للنشر: 2020/07/30
تاريخ القبول للنشر: 2020/12/12

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تداعيات الثورات العربية، وما نجم عنها من صراعات وحروب أهلية، على النظام الإقليمي العربي، ومدى تأثيرها في مستقبل النظام العربي والمنطقة بصفة عامة. وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها، أن الثورات العربية، وما رافقها من تحولات، أثرت بشكل جذري في النظام الإقليمي العربي، سواء فيما يتعلق بحدود النظام أو بمنظومة القيم السياسية التي تحكمه، أو في جدول أولوياته، فضلاً عن حدوث تحولات جذرية في خريطة التحالفات العربية والإقليمية، وتغير أدوار القوى العربية، وتصاعد أدوار القوى الإقليمية والدولية في المنطقة. بالإضافة إلى حدوث تغيرات جوهرية في السياسات وأنماط التحالفات الإقليمية، وتصاعد أدوار الفاعلين المسلحين من غير الدول، وتزايد نطاق تأثيرهم في التفاعلات العربية والإقليمية. وقد ترتب على كل ذلك حالة من الفوضى الإقليمية وعدم الاستقرار تنذر بمستقبل مخيف للنظام العربي وللمنطقة برمتها.

الكلمات المفتاحية: النظام الإقليمي-الثورات العربية-الربيع العربي-الصراع-التدخل الأجنبي.

Abstract:

This study aimed to identify the repercussions of the Arab revolutions, and the conflicts and civil wars that resulted from them, on the Arab regional system, and their role in determining the future of the Arab system. And The study reached a number of results, the most important of which is that the Arab revolutions, and the changes that accompanied them, have radically affected the Arab regional system, whether with

1 في الأصل قُدمت هذه الدراسة كورقة عمل إلى الندوة التي نظمها معهد البحوث والدراسات العربية حول "المشروع القومي العربي: أسئلة الحضور والمصير"، في القاهرة في 22 نوفمبر 2018م.

regard to the system's borders, the system of political values that govern it, or its priority schedule, as well as the occurrence of radical transformations in the map of alliances. Arab and regional powers, the changing roles of Arab powers, and the escalation of the roles of regional and international powers in the region. In addition to the occurrence of fundamental changes in the policies and patterns of regional alliances, the escalation of the roles of armed non-state actors, and the increasing scope of their influence in Arab and regional interactions. All this has resulted in a state of regional chaos and instability that heralds a frightening future for the Arab system and the region.

Keywords: the Arab regional system-the Arab revolutions- the Arabic Spring-Conflict-Foreign Intervention.

مقدمــة.

تمخض عن الثورات العربية التي شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية العام 2010 وأوائل العام 2011، تحولات استراتيجية بالغة الأهمية، أثرت – ولا زالت-تمارس تأثيرها على النظام الإقليمي العربي، إلى درجة أصبح معها الحديث عن وجود نظام إقليمي عربي قائم بذاته تعوزه الدقة والموضوعية. فقد ترتب على تلك الثورات تغيرات جذرية عل صعيد حدود النظام، وطبيعة وشكل الدولة، التي تعد الوحدة الرئيسية في النظام، ومنظومة القيم السياسية للنظام، وجدول أولوياته، ودرجة استقلاليته، وأدوار القوى العربية والإقليمية والدولية، وأدوار الفاعلين المسلحين من غير الدول، ونمط التفاعلات العربية-العربية، وخريطة التفاعلات الإقليمية.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تداعيات الثورات العربية، وما نجم عنها من صراعات وحروب أهلية، على النظام الإقليمي العربي، ومدى تأثيرها في مستقبل النظام العربي والمنطقة بصفة عامة.

أولاً: أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

ـ **الأهمية العلمية:** وتتمثل في حداثة موضوع الدراسة، ومن ثم فهي تقدم إضافة علمية متواضعة تسهم في العملية الهادفة إلى تكوين تراكم معرفي في مجال تأثير البيئة الإقليمية على النظام

الإقليمي. وكذلك في مجال تفسير سلوك النظام الإقليمي استناداً إلى خصائص الوحدات السياسية المكونة له.

ـ **الأهمية العملية:** وتتمثل في كون الدراسة تتناول قضية بالغة الأهمية تتعلق بمستقبل النظام العربي، في ضوء التحولات السياسية والاستراتيجية التي تشهدها المنطقة، والتي تهدد ليس فقط وجود النظام العربي، بل وكيان الدول العربية. ومن ثم يمكن للدراسة أن تسهم في تقديم الرؤى والتصورات التي تمكن صانع القرار العربي من التعامل مع التطورات الراهنة في المنطقة بطريقة تخدم المصالح القومية العربية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تسعى الدراسة إلى تحليل طبيعة التداعيات التي رتبتها الثورات العربية، وما نجم عنها من صراعات وحروب أهلية، على النظام العربي، وذلك من خلال الإجابة على تساؤل رئيس مفاده: ما هي طبيعة وحجم التداعيات التي رتبتها الثورات العربية على النظام العربي؟ وإلى أي حد تشكل تلك التداعيات عوامل رئيسة مؤثرة في مستقبل النظام العربي؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيس مجموعة أسئلة فرعية، هي:

1- ما هي أبرز ملامح التغير في النظام العربي نتيجة الثورات العربية؟
2- ما هي درجة الارتباط بين المتغيرات التي تشهدها وحدات النظام العربي وبين سلوك النظام العربي تجاه بيئته.
3- ما هو مستقبل النظام العربي في ضوء التحولات الراهنة؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف الدراسة على النحو الآتي:

1- التعرف على طبيعة وحجم تداعيات الثورات العربية على بنية النظام العربي وقيمه وتفاعلاته.
2- رصد أهم ملامح التغير في النظام العربي نتيجة الثورات العربية.
3- بيان درجة الارتباط بين المتغيرات التي تشهدها وحدات النظام العربي وبين سلوك النظام العربي تجاه بيئته.
4- استشراف مستقبل النظام العربي في ضوء التحولات الراهنة في المنطقة.

رابعاً: المنهج المستخدم:

سوف تعتمد الدراسة على منهج تحليل النظم الإقليمية، الذي يكتسب أهميته من كونه يسمح بالكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في المنطقة، والتفاعلات التي تتم داخل بنية الإقليم، وسلوك القوى الدولية والإقليمية تجاه تلك التفاعلات. ومن ثم سيتم بناء على هذا

المنهج تحليل التغيرات التي خلّفتها الثورات العربية على النظام الإقليمي العربي كمستوى من مستويات تحليل العلاقات الدولية.

خامساً: فرضية الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار فرضية أساسية مفادها: وجود علاقة طردية موجبة بين الثورات العربية وضعف الأداء السياسي للنظام الإقليمي العربي ممثلاً في جامعة الدول العربية.

سادساً: تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، يتناول الأول تداعيات الثورات العربية على البنية الهيكلية للنظام العربي. وينصرف الثاني إلى تحليل تداعيات الثورات العربية على تفاعلات النظام العربي، ويتكفل الثالث باستشراف مستقبل النظام العربي في ضوء التحولات الراهنة في المنطقة.

المبحث الأول

تداعيات الثورات العربية على البنية الهيكلية للنظام العربي

ترتب على موجة الثورات العربية تداعيات بالغة الأهمية، على البنية الهيكلية للنظام الإقليمي العربي، والتي تشمل حدود النظام، ومنظومة القيم التي حكمته منذ نشأته عام 1945، وأمن النظام العربي.

أولاً: حدود النظام العربي:

ينصرف الحديث عن حدود النظام العربي إلى قضيتين رئيسيتين، تتعلق الأولى بالحدود الجيوسياسية للنظام العربي كنظام إقليمي، وما يثار حولها من جدل ونقاشات سواء بشأن مدى استمراره كنظام إقليمي أو تداخله مع أنظمة إقليمية أخرى كالنظام الشرق أوسطي على سبيل المثال. وتتصل القضية الثانية بالأوضاع الداخلية لوحدات النظام العربي، وما شهدته من صراعات وحروب أهلية باتت تهدد كيانات هذه الدول، وتدفع بها باتجاه سيناريوهات التمزق والتفتيت.

أ- الحدود الجيوسياسية للنظام العربي:

على الرغم من أن النظام الإقليمي العربي قد شهد، منذ نشأته عام 1945م، عدداً من التحولات الهامة التي أفضت إلى تراجعه وضعف أدائه، إلا أن حدود النظام ظلت مستقرة، رغم محاولات بعض الأطراف الدولية والإقليمية طمس هويته الجغرافية والسياسية، من خلال طرح مشروعات إقليمية بديلة. فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى طرح مشاريع استراتيجية كبرى تستهدف تفتيت المنطقة وطمس هويتها العربية عبر إدخال إسرائيل في عضوية النظام

الإقليمي الشرق أوسطي ومنحها هوية جغرافية تجعلها مقبولة إقليمياً.[1] لكن تلك المشروعات الغربية لم تستطع أن تحل محل النظام الإقليمي العربي لأسباب تتعلق بقصور المشروعات المنافسة، وليس بقوة النظام العربي. غير أن التحول الهام الذي يشهده النظام العربي نتيجة تداعيات الثورات العربية، هو تحول جوهري ينذر بانهيار النظام الإقليمي العربي.[2]

ففي الوقت الذي تتحدث فيه إيران عن ضرورة إيجاد نظام إقليمي إسلامي تصوغه هي، قامت السعودية بتشكيل تكتل إقليمي عربي إسلامي سياسي وعسكري موحد حيال الأزمة اليمنية، وسعت إلى استثمار ذلك في محاولة منها لإيجاد وضع إقليمي جديد، يحد من طموحات إيران الإقليمية، ويرسم حدوداً جديدة لعلاقات إسرائيل مع بعض الدول العربية، ولعل المقتربات السياسية التي أفرزتها مؤتمرات الرياض عام 2017، قد وضعت الآليات العملية لتنفيذ مثل هذه المشاريع الكبرى.[3]

ومن جهة أخرى، نجد أن الاتجاه نحو هيكلة إقليمية جديدة للشرق الأوسط، لم تعد تشترك في تكوينها وصيرورتها الدول والفواعل الرسمية، وإنما برز عدد من الفاعلين من غير الدول داخل بعض الدول العربية كالعراق وسوريا واليمن ولبنان.[4]

ب- على صعيد التغيرات الداخلية في وحدات النظام:

مع أن الثورات العربية كانت ضرورة تاريخية لكسر حالة الجمود التي أصابت المنطقة العربية منذ عقود، إلا أن النتائج الايجابية لتلك الثورات كانت في الغالب محدودة، على الأقل حتى الوقت الراهن، في حين أن نتائجها السلبية كانت مدمرة لبعض البلدان العربية، وخاصة ليبيا وسوريا واليمن، وللنظام العربي برمته. حيث اتخذت تلك الثورات مسارات عدة، بعضها حقق تحول ديمقراطي محدود كما في الحالة التونسية، والبعض الآخر اتخذ مسارات عنيفة أفضت إلى حروب أهلية مدعومة من أطراف إقليمية ودولية كما في سوريا، وتفكك الدولة وتحولها إلى دولة فاشلة كما في الحالة الليبية، وقيام ثورة مضادة أسقطت حكم الإخوان كما في مصر، وحدوث

(1) علي الدين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ص 28، على الرابط:
http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf

(2) محمد السيد سليم، "ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي"، مركز راشيل كوري، 16 ديسمبر 2013، على الرابط:
http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10891

(3) عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، **التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية**، (لندن: دار إي-كتب، ديسمبر 2017)، ص ص 94-100.

(4) فراس إلياس، "الجيوفوبيا... هل نحن أمام هيكلة إقليمية جديدة للشرق الأوسط"؟، مركز أنقرة لدراسة الأزمات والسياسات(انكاسام)، 3 يونيو 2017، على الرابط:
https://ankasam.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D9%81%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%87%D9%84-%D9%86%D8%AD%D9%86-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9/

انقلاب من قبل الحوثيين بالتحالف مع النظام السابق أفضى إلى حرب أهلية وتدخل إقليمي، كما في الحالة اليمنية.[1]

ويمكن أن تعزى تلك النتائج إلى أسباب عدة، منها: حالة الصراع الأيديولوجي بين القوى الثورية، والذي أطرته ثنائية الديني-العلماني، مما أدى إلى تفككها، ومحاولة قوى الإسلام السياسي السيطرة على تلك الثورات والاستئثار بالسلطة وإقصاء شركائها في العمل الثوري، وعجز تلك القوى عن توفير الحد الأدنى من التوافق الضروري لتسيير عملية ديمقراطية، وقدرة الأنظمة السابقة على استثمار تلك الصراعات والخلافات والفشل الذي منيت به تلك القوى لصالحها، مسنودة بأدوات الدولة العميقة،[2] وبدعم بعض القوى الإقليمية والدولية المعارضة للتغير الثوري في المنطقة. الأمر الذي ترتب عليه انزلاق الأوضاع في تلك البلدان إلى مستنقع الحرب الأهلية، وما شهدته من تمظهرات طائفية ومذهبية، وحالة من حالات الاستقطاب الحاد، وتدخلات إقليمية ودولية، تجعل من التوصل، في المدى القريب، إلى تسويات لهذه الصراعات مسألة في غاية الصعوبة.[3]

ثانياً: على صعيد قيم النظام العربي:

حكمت النظام العربي منذ نشأته عام 1945، منظومة من القيم السياسية، مثلت الإطار العام الحاكم للتفاعلات العربية-العربية، والمحدد لهوية النظام العربي.[4] غير أن تلك المنظومة قد شهدت تغيراً جذرياً بعد قيام الثورات العربية، وبات سلوك النظام العربي يمثل خروجاً عن المألوف في حالات كثيرة. صحيح أن النظام العربي قد حافظ على نهجه التقليدي المعتاد المحكوم بالاعتبارات القانونية-السياسية التي نص عليها ميثاق الجامعة، بعدم التدخل في الأزمات السياسية الداخلية التي تشهدها الدول العربية، وذلك تجاه الثورات التونسية والمصرية واليمنية، إلا أن تعامله مع الحالتين الليبية والسورية قد شهد خروجاً عن المألوف، وتجاوزاً للقيم السياسية التي حكمته خلال العقود السابقة.[5]

---

(1) أحمد بوخريص، "الربيع العربي والقضية الفلسطينية"، المركز الديمقراطي العربي، 20 ديسمبر 2017، على الرابط: https://democraticac.de/?p=51141

(2) طارق عثمان، ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الإقليمي العربي، **مركز الجزيرة للدراسات**، أغسطس 2102، ص ص3-4.

(3) أحمد يوسف أحمد، "مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 443، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2016)، ص46.

(4) معتز سلامة، "التحولات الاستراتيجية في النظام الإقليمي العربية 2011-2012"، معهد العربية للدراسات، مارس 2013، على الرابط: https://www.beirutobserver.com/2013/03/2011-2012/

(5) عبدالحكيم سليمان وادي، "الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية: الأسباب والمبررات"، الحوار المتمدن، العدد 4348، 28 يناير 2014، على الرابط: https://www.amad.ps/ar/Details/13009

ففي الحالتين التونسية والمصرية اتخذت الجامعة العربية موقف الحياد السلبي، واعتبرت ما يحدث شأناً داخلياً.[1] أما الحالة اليمنية فكانت الحالة المثالية لتجاوز مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ غير أن مجلس التعاون الخليجي قد احتكر تقريباً هذا التدخل، سواء في صورته الدبلوماسية (المبادرة الخليجية) أو في صورته العسكرية (عاصفة الحزم بقيادة السعودية)، واقتصر دور الجامعة على مباركتها كلاً من الصورتين، نافية عن نفسها أي دور في تهدئة الأوضاع في اليمن، وتسوية الصراع الدائر فيه.[2]

وفيما يتعلق بالأزمة الليبية اتخذ مجلس الجامعة قراراً بتعليق مشاركة ليبيا في كافة اجتماعات الجامعة العربية ومؤسساتها، وهو من القرارات النادرة في تاريخ الجامعة كونه يتعلق بأوضاع داخلية تقع في صميم الشؤون الداخلية.[3] كما تحول النظام العربي إلى قبول فكرة التدخل الخارجي من قبل القوى الكبرى للتأثير في الأنظمة السياسية لبعض الدول الأعضاء.[4] حيث طلب مجلس الجامعة من مجلس الأمن إقامة منطقة حظر طيران فوق ليبيا لمنع الحكومة من قصف المتمردين، وإقامة مناطق آمنة، ومنح بذلك غطاء سياسي لتدخل حلف الأطلسي عسكرياً في ليبيا.[5]

وعلى ذات الصعيد، طرأ على سلوك الجامعة العربية تحول كبير تجاه الأزمة السورية؛ حيث أخذت الجامعة تمارس دوراً فعلياً في الأزمة السورية بعد مرور خمسة شهور على اندلاع الثورة في 15 مارس 2011، مدفوعة بتحركات دول مجلس التعاون الخليجي التي راحت تحث الجامعة على تبنى مواقف جديدة عليها تخرج عن الأُطر القانونية والسياسية التي ظلت تحكم عملها منذ نشأتها.[6]

والواقع أن تعامل الجامعة العربية مع الحالة السورية اختلف عن تعاملها مع الحالة الليبية بسبب الموقع الجيوسياسي لسوريا في خارطة النفوذ الدولي.[7] كما أن موقف الجامعة العربية الرافض للتدخل العسكري الأجنبي في سوريا جاء بعد فشل التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، لذلك سعت لعدم تكرار مأساة السيناريو الليبي، والعمل على حل الأزمة السورية بالطرق السياسية بعيداً عن التدخلات العسكرية.[8]

---

(1) نفس المرجع.

(2) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص56.

(3) عبدالحكيم سليمان وادي، مرجع سابق.

(4) محمد السيد سليم، مرجع سابق.

(5) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص55.

(6) إبراهيم منشاوي، "سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية.. إلى أين؟"، (القاهر: المركز العربي للبحوث والدراسات، مارس 2014)، على الرابط: http://www.acrseg.org/2585

(7) عبد الحكيم سليمان وادي، مرجع سابق.

(8) نفس المرجع.

ثالثاً: على صعيد أمن النظام العربي:

اتسمت الفترة التي تلت قيام الثورات العربية بتصاعد حجم التهديدات الموجهة للنظام العربي، وزيادة حدتها واتساع نطاقها، وبروز مصادر جديدة لتهديد الأمن الوطني للدول العربية والأمن القومي العربي بشكل عام، تمثلت في بروز عدد من المليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية في كثير من الدول العربية، وما تشكله من تهديد خطير لأمن النظام العربي، لاسيما في ظل غياب التنسيق العربي للحد من هذه التهديدات، وتراجع قدرات النظام بسبب الصراعات والحروب الأهلية في عدد من وحداته الرئيسية، وزيادة اختراقه من الخارج.

أ- تصاعد حجم التهديدات الموجهة للنظام العربي:

ترتب على قيام الثورات العربية، تصاعد كبير لحجم التهديدات الموجهة للنظام العربي وأمن وحداته، كما برزت مصادر جديدة تشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي العربي. وتتمثل أبرز مصادر التهديد في الآتي:

1- اندلاع الحروب الأهلية داخل العديد من الدول العربية، والتي باتت تهدد وجود الدولة الوطنية نفسها.[1]

2- بروز البعد الطائفي والمذهبي في الصراعات التي تشهدها العديد من البلدان العربية، وما ترتب عليه من انقسامات داخلية في العديد من البلدان العربية، بل وبروز حالة من الاستقطاب الطائفي والمذهبي بين الدول العربية ودول الإقليم.[2]

3- انتشار الجماعات الإرهابية بالمنطقة العربية؛ نتيجة للفراغ الأمني والسياسي الذي نجم عن تلك الثورات.[3] وقد تحولت هذه الجماعات إلى لاعب رئيس في المنطقة العربية لا يمكن إغفال أدوارها المؤثرة على الأمن القومي العربي، حيث يسيطر الإرهاب على مساحات واسعة من الأراضي والحدود العربية، ويتسبب في إنهاك قدرات عدد من الدول العربية، بل ومثل مبرراً لتدخل العسكري الأجنبي في كل من العراق وسوريا.[4]

4- التدخلات العسكرية الأجنبية لبعض القوى الإقليمية والدولية في تلك الحروب والصراعات الداخلية.[5]

---

(1) عبد الحكيم سليمان وادي، المرجع السابق.

(2) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص46.

(3) صفاء عزب، "تبعات الربيع العربي: ميليشيات مسلحة وفوضى ودمار"، 22 سبتمبر 2017، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/109511

(4) نادية سعد الدين، "عبء الانكشاف: إدارة فشل الدولة السورية بين مراوغات الحسم والتسوية"، السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017)، ملحق تحولات استراتيجية، ص21.

(5) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص50.

5- مشكلة اللاجئين التي أثرت هي الأخرى بشكل كبير على الأمن القومي العربي، والأمن الإقليمي بل والعالمي.

6- القضايا الأمنية التقليدية المتمثلة في حماية الحدود والمصالح العسكرية، والإتجار بالبشر، والمخدرات، والهجرة غير الشرعية، كلها قضايا أمنية تجعل المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط وخاصة بالنسبة للدول العربية معقدة بشكل كبير.[1]

ب- تراجع قدرات النظام العربي:

شهد النظام العربي تراجعاً كبيراً في قدراته العسكرية، ابتداءً من الاحتلال الأمريكي للعراق وتدمير قدراته عام 2003، والذي ترتب عليه خروج العراق من هيكل توزيع القوة في النظام العربي، مروراً بالثورات العربية وما شهدته من صراعات انهكت القدرات الاقتصادية والعسكرية للبلدان العربية التي تفجرت فيها تلك الثورات، وانتهاءً بالحروب الأهلية التي لا تزال مستعرة في عدد من الدول العربية، وما رافقها من تدخلات عسكرية أجنبية، والتي أدت إلى تدمير البنية التحتية والقدرات الاقتصادية والعسكرية لدول عربية رئيسية تمثل ركائز أساسية في هيكل القوة العربية.[2] وقد ترتب على تراجع قدرات النظام العربي حدوث اختلال كبير في ميزان القوى الإقليمي لصالح القوى غير العربية التي تمثل ركائز هامة في النظام الشرق أوسطي، كإسرائيل وإيران وتركيا.

ج- زيادة الاختراق الأجنبي للنظام العربي:

تعرض النظام العربي للاختراق الأجنبي منذ نشأته، وقد تمكن في مرحلة المد القومي من صد محاولات الاختراق الخارجي كافة، غير أن جدار الصد بدأ في التداعي بفعل السلام المصري-الإسرائيلي وأزمة الخليج في العام 1990، والغزو الأمريكي للعراق في العام 2003.[3]

ومع قيام الثورات العربية زاد مستوى الاختراق الخارجي للنظام العربي، كما رصدته إحدى الدراسات، والتي خلصت إلى أن هناك نظاماً عربياً، ولكنه مخترق من القوى الخارجية.[4] فقد أفضت تطورات الأوضاع السياسية في عدد من الدول العربية، بما آلت إليه من عدم استقرار وانقسام، إلى زيادة نوعية في الاختراق الخارجي للنظام العربي، تمثلت في تدفق مقاتلين أو مرتزقة إلى البلدان التي تعاني من الصراعات، وخاصة سوريا وليبيا واليمن، وزيادة التدخل

(1) لمياء محمود، "الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطي: الأخطار وأدوار الفاعلين"، المركز الديمقراطي العربي، 15 ديسمبر2017، على الرابط: https://democraticac.de/?p=51048

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق.

(3) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص52.

(4) وليد عبد الحي، " النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل"، **سياسات عربية**، العدد1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2013)، ص ص10-16.

الإيراني والتركي والأمريكي في كل من العراق وسوريا.[1] بالإضافة إلى دخول كل من روسيا والصين بقوة، وبشكل غير متوقع، إلى قلب معادلات النظام العربي، وخاصة في إطار الأزمة السورية.[2]

ومن الواضح أن النظام العربي يواجه ثلاثة مشاريع إقليمية للهيمنة، حقق أولهما وهو المشروع الإيراني نتائج محددة في كسب مواقع نفوذ في كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن، أما المشروع التركي الذي قد يكون أقل إنجازاً لكنه بالتأكيد ليس الأقل طموحاً.[3] أما المشروع الإسرائيلي فهو المشروع الأكثر استفادة من حالة السيولة في النظام العربي، وقد حقق اختراقات جديدة في جسد النظام العربي من خلال تطبيع العلاقات مع كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان.

ولا شك في أن التحليل السابق لتفاقم ظاهرة الاختراق الخارجي للنظام العربي يظهر مدى الخطورة الكامنة في أبعاد المشهد العربي الراهن على الأقل من منظور أن حل الصراعات العربية الراهنة التي تهدد النظام العربي بالتفكك، لم يعد بيد أطراف عربية.

المبحث الثاني

تداعيات الثورات العربية على تفاعلات النظام العربي

ترتب على الثورات العربية، تحولات جذرية في خريطة التفاعلات في المنطقة، سواء على صعيد التفاعلات العربية-العربية، أو على صعيد التفاعلات العربية-الإقليمية. وعليه سوف يركز هذا المبحث على تحليل طبيعة وحجم التغير في خريطة التفاعلات العربية–العربية، وكذلك التفاعلات العربية-الإقليمية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: التفاعلات العربية-العربية:

شهدت التفاعلات العربية-العربية في مرحلة ما بعد قيام الثورات العربية، تغييرات عميقة سواء من حيث الأطراف العربية الفاعلة والمؤثرة في تلك التفاعلات، أو من حيث قضايا التفاعلات أو من حيث السياسات وأنماط التحالفات، ناهيك عن تزايد تأثير الفاعلين من غير الدول في خريطة التفاعلات العربية. وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

1- التغير في أدوار القوى العربية:

شهد النظام العربي خلال المرحلة التالية للثورات العربية، تحولاً هاماً في مركز الثقل السياسي لوحداته. حيث تراجعت أدوار القوى العربية التقليدية (مصر، العراق، سوريا، ليبيا)،

(1) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص50.

(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق.

(3) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ص50-52.

بسبب انشغالها بالتحولات السياسية والصراعات الداخلية التي تمر بها. وفي المقابل، تزايد الدور الإقليمي الذي تلعبه دول الخليج الست بدرجات متفاوتة. ففي حين كانت قطر الدولة الأكثر نشاطاً في المنطقة إلى ما قبل الإطاحة بحكم الإخوان في مصر في 3 يوليو 2013، اتجهت السعودية لتكثيف نشاطها في منطقة الخليج على نحو يسمح لها بتجنب تداعيات الثورات العربية، من خلال الأُطر التي يوفرها مجلس التعاون الخليجي، فتم ضم كل من المغرب والأردن إلى المجلس،[1] وحاولت، في ذات الوقت، ملئ الفراغ الناتج عن خروج قوى عربية تقليدية من معادلة القوة العربية، واستخدام كل الوسائل، بما فيها القوة العسكرية، لإعادة تشكيل المنطقة وفقاً لمصالحها، وهو ما تجسد عملياً من خلال تدخلاتها في الحالات السورية، والبحرينية، والليبية، واليمنية.[2]

ومنذ سقوط حكم الإخوان في مصر في 3 يوليو 2013، اكتملت أبعاد هذا الدور لدول الخليج العربية، حيث أصبحت تمثل مركز الثقل السياسي في المنطقة العربية، خاصة الرباعي الخليجي الذي تقوده السعودية والإمارات، وتدعمه البحرين والكويت، والذي أصبح يلعب دوراً رئيسياً في المنطقة، لمواجهة تمدد حركة الإخوان المسلمين في المنطقة، من جهة، ومحاصرة النفوذ الإيراني، من جهة أخرى.[3]

لذلك أَضحت توازنات القوى في المنطقة، تميل لصالح تعزيز الدور القيادي للسعودية، باعتبارها تمثل مركز الثقل في مواجهة الدور الإيراني النشط في المنطقة، وهذا الوضع يجعل الحديث عن أي دور مصري يكون في إطار تعزيز القيادة السعودية في مواجهة أي تمدد للدور الإيراني في المنطقة، وليس في إطار التنافس معها.[4]

2- التغير في أولويات القضايا العربية:

أفضت المتغيرات الناجمة عن الثورات العربية إلى حدوث تبدل في أولويات القضايا العربية، نتيجةً لبروز قضايا جديدة، شكَّلت محور اهتمام الدول العربية وبؤرة تفاعلاتها. فقد أدت حالة الانكفاء العربي على الداخل لمواجهة تداعيات الصراعات الداخلية، وتفاقم الإرهاب، الذي مثَّل

(1) إيمان رجب، "إعادة تقييم النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الثورات العربية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، أبريل 2015م، على الرابط:
http://www.ocppc.ma/publications/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%82%D8%8C-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B3%D8%A8%D8%B9-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

(2) محمد بسيوني عبدالحليم، "توازنات جديدة: تراجع أسعار النفط وتحولات الدور والمكانة في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 204، أبريل 2016، ص34.

(3) إيمان رجب، مرجع سابق.

(4) نفس المرجع.

تهديداً خطيراً لكيانات دول عربية عدة، إلى تغير واضح في جدول أولويات النظام العربي، حيث تصدرت قضية مواجهة الإرهاب هذه الأولويات على حساب القضايا الأخرى، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي. (1)

3- **التغير في السياسات وأنماط التحالفات:**

اتسم المشهد السياسي العربي قبل الثورات العربية بانقسامه إلى محورين، هما: محور الاعتدال الذي كان يضم مصر والسعودية، ومعهما بقية دول الخليج باستثناء قطر، بالإضافة إلى الأردن واليمن. ومحور الممانعة الذي قادته سوريا ومعها حزب الله، وكذلك فصائل المقاومة الفلسطينية، واقتربت منهم قطر. (2) لكن، ورغم الاستقطاب الذي كان قائماً بين المحورين، ظل التعاون بين الدول العربية مستمراً في المجال الأمني لمواجهة الأنشطة الارهابية والمتطرفة، وكان المجال الوحيد للتعاون الايجابي فيما بينها. (3)

وقد ترتب على الثورات العربية تغيراً جذرياً في المشهد السياسي العربي، وفي طبيعة وأنماط السياسات والتحالفات العربية. وهو ما سيتم تناوله على النحو الآتي

- **التغير في السياسات والتحالفات العربية:**

مع قيام الثورات العربية شهدت المنطقة العربية تحولات جذرية في السياسات والتحالفات العربية، حيث كان لقضية الديمقراطية والتحول السياسي في المنطقة العربية، أثر كبير في إعادة رسم الأدوار، وتغيير السياسات والتحالفات العربية. (4) فلم يعد الحديث عن محور المقاومة في مقابل محور الاعتدال، وإنما حدثت اصطفافات جديدة للأنظمة العربية حيال الثورات العربية. (5) وقد انعكست هذه الاصطفافات على العلاقات بين الدول العربية، وشكلت محدداً أساسياً لسياساتها الخارجية وتحالفاتها الإقليمية والدولية. فقد تضررت علاقة قطر بدول الخليج الأخرى، بسبب دعمها لتيار الإسلام السياسي الذي تصدر المشهد الثوري، أما بالنسبة للعلاقات الخليجية مع

---

(1) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص48؛ معتز سلامة، مرجع سابق.

(2) محمد مجاهد الزيات، "العلاقات العربية-العربية بعد الثورات. تحديات جديدة"، أخبار العربية، القاهرة، 14 مايو 2013م، على الرابط:
http://studies.alarabiya.net/future-scenarioes/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

(3) نفس المرجع.

(4) بلال التليدي، "العالم العربي بين ثلاثة خيارات"، الشرق الأوسط ، 16 يونيو , 2014، على الرابط:
http://fairforum.org/research/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A9-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/

(5) نفس المرجع.

مصر، فبعد استلام الإخوان الحكم في مصر، اتسمت العلاقة بين مصر والسعودية بالبرود ومع الإمارات بالعداء، بينما أعانت قطر مصر بهبات مالية. ومع بدء الثورة السورية برزت اختلافات في العلاقات مع سوريا، تمثلت في دوافع كل منهما، فالسعودية وقفت مع الثورة بسبب عدائها لإيران (المؤيدة للأسد) المنافس الجيو-استراتيجي لها في المنطقة.[1] بينما وقفت مصر مع الثورة السورية وكذلك قطر لدعم جماعات الإسلام السياسي في سوريا.

غير أن التحولات التي شهدتها مصر بعد الإطاحة بحكم الإخوان في 30 يونيو 2013، أدت إلى تبدل كبير في التحالفات والسياسات العربية. وأصبحت خريطة التحالفات في المنطقة، تضم المحاور الآتية:

- **المحور الأول:** التحالف الخليجي (السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين) مع كل من مصر والأردن. ويستند هذا التحالف إلى دعامتين أساسيتين، تتمثل الأولى بالتأييد الحاسم من جانب السعودية والإمارات للنظام المصري، وتأييد هذه الدول لهذا التغيير، واستمرار هذا الموقف في تحدٍ واضح للولايات المتحدة الأمريكية وموقفها تجاه مصر. أما الدعامة الثانية فهي الدور السياسي الذي أداه النظام المصري في وقف التقدم السياسي للإخوان المسلمين في الوطن العربي.[2]

- **المحور الثاني**: التحالف القطري– التركي، الداعم لتيارات الإسلام السياسي وعدد من الفاعلين من غير الدول في المنطقة، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، وحركة حماس في قطاع غزة.

- **المحور الثالث:** محور شيعي تقوده طهران لبسط نفوذها في الإقليم، ويضم كلاً من إيران، وسوريا، والعراق، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن.[3]

أما على مستوى أنماط الصراعات، فقد تراجعت أهمية الصراع العربي-الإسرائيلي، وتراجع الصراع بين قوى الاعتدال وقوى المقاومة للمشروع الصهيوني، وحل محلهما الصراع الطائفي الشيعي-السني، والصراع العربي-الإيراني.[4]

- **سيادة نمط التحالفات المرنة والمؤقتة:**

اتسمت التحالفات العربية، في مرحلة ما بعد الثورات العربية، بسيادة نمط التحالفات المرنة والمؤقتة، والذي يعبر في الواقع عن تحول هام في سلوك الدول العربية، التي أضحت تتبنى نهجاً

(1) طارق عثمان، مرجع سابق، ص5.

(2) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص48.

(3) أحمد عاطف، "توافقات مصلحية: لماذا تغيرت طبيعة التحالفات في الشرق الأوسط؟"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، أغسطس 2015، على الرابط: https://www.printfriendly.com/p/g/xH5psF

(4) محمد السيد سليم، مرجع سابق

براجماتياً في إدارة علاقاتها الخارجية، بما في ذلك علاقاتها مع الدول التي تمثل مصدر تهديد لها. [1] فلم تعد هذه التحالفات تتسم بصفة الجمود والاستمرارية لمدة طويلة مثلما كانت في عقود سابقة، بل باتت "المرونة" سمة أساسية لنمط التحالفات السائد في المنطقة. ويعبر نمط التحالف المرن عن فكرة التوافق والتحالف المرتبط بقضايا محددة، دون أن تنسحب على باقي القضايا الإقليمية. [2]

إن مثل هذا النمط من التحالفات، من حيث ارتباطها بقضايا محددة، وعدم وجود إطار مؤسسي رسمي لها، يجعلها بديلاً جذاباً للدول العربية الأكثر تأثيراً في المنطقة، ولا تمثل عبئاً سياسياً لها، وذلك بدلاً من تقديم تنازلات في إطار المؤسسات التقليدية في النظام العربي، للتعامل بصورة جماعية مع قضية معينة، وهو أمر لا يعزز من فاعلية الجامعة العربية. [3]

وعلى النقيض من ذلك، نجد أن تحالفات إيران تندرج في إطار نمط التحالفات الجامدة، التي تجمع المتحالفين معها وفقاً لاستراتيجية واحدة ترسمها طهران بدقة وتضطلع الفواعل داخل التحالف بتنفيذ تلك الاستراتيجية بما يخدم مصالح الحليف القائد وبقية مكونات التحالف ككل. ومن ثم فإن التحالفات الإيرانية القائمة على أسس أكثر اتساقاً من الناحية البنيوية والهيكلية، تبقى أكثر قدرة على إنجاز أهدافها الاستراتيجية في ظل تشرذم التحالفات المناوئة. [4]

4– تزايد تأثير الفاعلين من غير الدول:

كان من أهم تحولات موجة الثورات العربية وتأثيراتها في المنطقة أن الدولة الوطنية لم تعد هي الفاعل الوحيد المؤثر في تفاعلات المنطقة، حيث أصبح الفاعلون المسلحون، يؤثرون بصورة واضحة في أمن واستقرار الإقليم، حتى باتوا متغيراً لا يمكن تجاهله، على نحو جعل استراتيجية التعامل معهم من قبل القوى الرئيسية في الإقليم، بحاجة إلى إعادة تقييم، خاصة بعد أن تبين قدرة هؤلاء الفاعلين(مثل حزب الله اللبناني، والميلشيات المسلحة في ليبيا، والحوثيون في اليمن)، على إلحاق الضرر بمصالح قوى رئيسة في الإقليم،[5] واتساع نطاق تأثيرهم ليشمل القضايا الخارجية لدولهم، وإتباع سياسات مستقلة عن سياسات دولهم تجاه العديد من قضايا المنطقة.[6]

(1) إيمان رجب، مرجع سابق.

(2) أحمد عاطف، مرجع سابق.

(3) إيمان رجب، مرجع سابق.

(4) مصطفى شفيق علام، تحالفات القوى الإقليمية وآثارها على مستقبل المنطقة"، مجلة البيان، العدد357، 2017/23/1، على الرابط: https://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=5567

(5) إيمان رجب، مرجع سابق.

(6) نفس المرجع.

ثانياً: التفاعلات العربية-الإقليمية:

تشهد خريطة التحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بما فيها المنطقة العربية، تحولات بالغة الأهمية، وذلك في ظل استمرار حالة الاضطراب وانعدام اليقين في التفاعلات الإقليمية، وتصاعد التهديدات العابرة للحدود، نتيجة احتدام الحروب الأهلية على امتداد الإقليم، والطفرة غير المسبوقة في نشاط التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة، وهو ما دفع دول الإقليم إلى إعادة تشكيل تحالفاتها وانتهاج قدر كبير من المرونة والبرجماتية لمواجهة عدم الاستقرار المتصاعد إقليمياً.[1]

وقد اتسمت خريطة التفاعلات العربية-الإقليمية بما يلي:

1- تصاعد أدوار القوى الإقليمية غير العربية في المنطقة:

ترافق مع التحولات الناجمة عن الثورات العربية تصاعد أدوار القوى الإقليمية غير العربية، والتي باتت تمثل اللاعب المحوري في خريطة التحالفات الإقليمية الجديدة، وتتمثل في كل من إيران وتركيا، بالإضافة إلى إسرائيل التي تظل في خلفية المشهد، مستفيدة من جل التفاعلات الاستراتيجية في المنطقة بشكل أو بآخر.[2]

فقد استفادت كل من إيران وتركيا من حالة الفراغ الاستراتيجي للقوة في المنطقة العربية الناجمة عن تراجع أدوار القوى العربية التقليدية بل وخروجها من معادلة القوة الإقليمية، والانقسامات العربية جراء الثورات التي شهدتها المنطقة، من ناحية أولى، وتراجع الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2001–2018، من ناحية ثانية، وحالة الفوضى والصراعات الدائرة في أكثر من دولة عربية، من ناحية ثالثة، ومن ثم سعت كل منها إلى توسيع نطاق نفوذها، ومحاولة إعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية للمنطقة بما يخدم مصالحها.[3] فقامت إيران بتوسيع مجال نفوذها في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والبحرين واليمن، في حين سعت تركيا إلى زيادة نفوذها في سوريا والعراق وليبيا.[4]

لذلك باتت هاتين القوتين تشكلان خطراً كبيراً على النظام العربي، لاسيما في ضوء توظيفهما للبعد الديني والمذهبي في الصراعات التي تشهدها عدد من البلدان العربية. فتركيا تقوم بدعم واضح لحركات الإسلام السياسي السني وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، في حين تقوم إيران بدعم الجماعات الشيعية في المنطقة، وهو أمر يحمل خطورة بالغة ليس على مستقبل النظام

(1) إبراهيم نوار، "محدّدات التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي: مصادر القوة وثقوب العجز"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 16 يونيو2015، على الرابط:

http://www.nedalshabi.ps/?p=57008

(2) مصطفى شفيق علام، مرجع سابق.

(3) مي سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002-2016، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018)، ص138.

(4) إبراهيم نوار، مرجع سابق.

العربي فحسب بل وعلى مستقبل الكيانات العربية القطرية، لما يمثله من تهديد للنسيج الاجتماعي والتسامح الديني في مجتمعات المنطقة العربية.

وفي هذا الإطار يبدو أن الدول العربية هي الحلقة الأضعف في التفاعلات الإقليمية، بسبب تصاعد أدوار القوى غير العربية، وتراجع أدوار القوى العربية التقليدية في المنطقة، واختلال ميزان القوى في المنطقة لصالح القوى الإقليمية غير العربية.

2- **على صعيد السياسات وأنماط التحالفات:**

أدت الثورات العربية إلى حدوث حالة من الفوضى الإقليمية في الشرق الأوسط، وانقسام القوى الإقليمية إلى ثلاثة محاور إقليمية رئيسية، الأول يجمع إيران وحلفائها في العراق وسوريا وحزب الله والحوثيين، والثاني يضم دول الخليج (باستثناء قطر) ومصر وإسرائيل، والثالث يضم تركيا وقطر بالاشتراك مع قوى الإسلام السياسي. (1)

وفي الوقت الذي يتسم فيه التحالفين الثاني والثالث بنمط التحالفات المرنة والمؤقتة المرتبطة بقضايا محددة ولأهداف محددة، مع وجود قضايا خلافية جوهرية بين أعضائه، نجد أن التحالف الأول (تحالفات إيران) يندرج في إطار نمط التحالفات الجامدة، التي تجمع المتحالفين استراتيجية واحدة ترسمها طهران، وتضطلع الفواعل داخل التحالف بتنفيذ تلك الاستراتيجية بما يخدم مصالح الحليف القائد وبقية مكونات التحالف ككل، ومن ثم لا نجد أياً من الفاعلين المنضوين في إطار المحور الإيراني يتنقل من تحالف لآخر أو يمتلك من المرونة ما يمكنه من اتخاذ مواقف أو تبني استراتيجيات تبتعد عن رؤية إيران واستراتيجيتها الإقليمية في الشرق الأوسط. ومن ثم فإن التحالفات الإيرانية القائمة على أسس أكثر اتساقاً من الناحية البنيوية والهيكلية، تبقى أكثر قدرة على إنجاز أهدافها الاستراتيجية في ظل تشرذم التحالفات المناوئة. (2)

ومن الواضح أن كلاً من إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية هي القوى الفاعلة في هذه المحاور الثلاثة، والمؤثرة على الأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط، غير أنها لا تعمل ضمن إطار تعاوني إقليمي شامل، بل تعمل كل قوة ككيان منفصل عن قوى الإقليم الأخرى، بما يحقق

(1) سمير رمزي، "التحول في نمط التحالفات في الشرق الأوسط"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، أوراق بحثية، 7 أغسطس2017، على الرابط:

https://elbadil-pss.org/2017/08/07/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%85%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3/

(2) مصطفى شفيق علام، مرجع سابق.

مصلحتها الخاصة، والتي قد تكون على حساب مصالح القوى الأخرى، الأمر الذي ينتج عنه مزيداً من الصراعات، ويزيد بدوره من التهديدات الأمنية في المنطقة.[1]

ففي الوقت الذي تسعى فيه إسرائيل إلى فرض نفسها كقوة إقليمية عظمى مسيطرة، ترفض إيران ذلك وتقوم بدور القوة المناوئة والساعية إلى فرض نفسها كقوة مهيمنة إقليمياً، في حين أن تركيا، وإن كانت تبدو أنها راضية بدور الموازن الإقليمي، إلا أنها أيضاً حريصة على أن تكون قوة منافسة على الزعامة الإقليمية.[2] أما السعودية فتعمل على مواجهة النفوذ الإيراني المتصاعد في المنطقة، والذي يشكل تهديداً رئيسياً لها، خاصة بعد أن وصل إلى حدودها الجنوبية، من خلال الوجود الحوثي في اليمن.[3]

ويمكن القول، بأن التحالفات الإقليمية غير العربية، التي ترسم سيناريوهاتها الاستراتيجية كل من إيران وتركيا وإسرائيل، تبدو على تنافرها أكثر اتساقاً وديناميةً وفاعلية من نظيرتها العربية في المنطقة، لاسيما مع قدرة صانعي القرار في تلك الدول على إدارة خلافاتهم البينية بحرفية بالغة تقتضي عدم المساس بجوهر المصالح المشتركة، لاسيما بين كل من تركيا وإيران من جهة، وتركيا وإسرائيل من جهة أخرى، الأمر الذي يلقي بظلاله السلبية على التحالفات والمصالح الاستراتيجية العربية الراهنة والمستقبلية.[4]

ولا شك في أن طبيعة المحاور والتحالفات التي تشكلت في المنطقة توحي بأن نظاماً شرق أوسطياً جديداً يتخلق على أرض الواقع على حساب النظام الإقليمي العربي. فالدول العربية الفاعلة في المشهد تتحالف مع قوى إقليمية غير عربية، (السعودية ودول الخليج مع إسرائيل، وقطر مع تركيا، وسوريا والعراق ولبنان مع إيران)، ومن ثم تمثل هذه التحالفات جسوراً سيُبنى عليها النظام الشرق أوسطي الجديد.

المبحث الثالث

مستقبل النظام العربي في ضوء التحولات الراهنة

لا شك في أن مناقشة مستقبل النظام الإقليمي العربي تقتضي تحليل عدد من المحددات التي يتحرك في إطارها النظام وتتحكم في مساراته المستقبلية. وهذه المحددات بعضها داخلية تتعلق

(1) لمياء محمود، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع.

(3) نوح فسيفس، "دراسة استراتيجية: الصراع في الشرق الأوسط والتوازن في لعبة القوى بين ايران والسعودية، صحيفة رأي اليوم، 16 ديسمبر2015، على الرابط:

https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%80%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%80/

(4) مصطفى شفيق علام، مرجع سابق.

بطبيعة الأوضاع العربية سواء الأوضاع الداخلية لوحدات النظام العربي أو العلاقات البينية لهذه الوحدات، والبعض الآخر خارجية تتعلق بطبيعة الاستراتيجيات الإقليمية والدولية تجاه المنطقة.

وعلى الرغم من أن عدداً من الدارسين يعلي من أهمية العوامل الخارجية في التأثير على النظام العربي، إلا أن هذه الدراسة تميل إلى التأكيد على أهمية العوامل الداخلية في التأثير على التحولات في المنطقة العربية وفي مستقبل النظام العربي، وقد أثبتت ثورات الربيع العربي أن الديناميكيات الداخلية في المنطقة العربية كانت العامل الأهم في التحولات التي تشهدها المنطقة، دون أن يعني ذلك التقليل من أهمية العامل الخارجي، لكن يظل دوره محكوم بطبيعة تلك الأوضاع ومدى تماسكها. وتتمثل أهم المحددات في الآتي:

أولاً: نتائج التحولات الداخلية في بلدان "الربيع العربي":

يتوقف مستقبل النظام العربي على طبيعة المسارات التي ستتخذها عملية التحول السياسي في البلدان العربية، ونتائج الصراعات الداخلية.[1] وهذا يعني أن النظام العربي أمام موجة شبه مؤكدة من التغيير، لكن آفاق هذا التغيير ما زالت غير محددة المعالم، وسوف تتوقف حتماً على ما سوف تؤول إليه الأزمة السورية على وجه التحديد، كونها تمثل ساحة تقاطع للمصالح الإقليمية والدولية،[2] بالإضافة إلى نتائج الصراعات الدائرة في بقية دول الثورات العربية، ناهيك عن الحراك التفاعلي الراهن على مستوى النظام الإقليمي للشرق الأوسط.[3] فإذا استطاعت روسيا والصين أن تفرضا رؤيتهما لحل الأزمة السورية، فمن المتوقع أن يتشكل نظاماً عربياً أقل اندفاعاً في اتجاه صعود الحركات الجهادية، ومعها تيارات الإسلام السياسي، وتحولات سياسية في دول الخليج العربية، خاصة تلك التي أمدت المعارضة السورية بالسلاح، وهبوطاً في مركز تركيا في الوطن العربي، مقابل صعود الدور الإيراني، أما إذا انتهت إلى العكس، فمن المتوقع حدوث العكس أيضا.[4]

والواقع أن المشهد العربي يبدو في مجمله محملاً بنذر خطيرة. وتشير هذه النذر إلى عدد من المشاهد المستقبلية المحتملة، منها مشهد التفتت المخيف الذي يفضي بالنظام العربي إلى أن يكون لوحة بشعة من فسيفساء طائفية ومذهبية وإثنية وعرقية سواء بسبب الإخفاق العام في بناء دول وطنية حديثة تسمو على الانتماءات الأولية لمواطنيها، أو بسبب المخططات الخارجية التي تسعى إلى إدامة التفتت وزيادة نطاقه تسهيلاً للهيمنة على المنطقة. لكن، ومن جهة أخرى، يراهن

(1) محمد السعيد إدريس، "مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية(2-2)، 18 يناير2015، على الرابط: http://www.acrseg.org/36543

(2) حسان عيتاني، "الثورة السورية: هل هي استثناء في الربيع العربي"، على الرابط:
http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/5.hussam%20Ettani.pdf

(3) محمد السعيد إدريس، مرجع سابق.

(4) محمد السيد سليم، مرجع سابق؛ معتز سلامة، مرجع سابق.

البعض على أن ثمة مشاهد أخرى بديلة لهذا المشهد المخيف منها على سبيل المثال وقف تدهور الأوضاع بالتوصل إلى حلول للصراعات الساخنة والأزمات المستحكمة في الوطن العربي، بما يمكن من العودة بالتدريج إلى الوضع الطبيعي، ومنها أيضاً أن تنهض قوة أو قوى مؤتلفة عربية بمهمة إصلاح أو تطوير تنعكس بالإيجاب على الأوضاع العربية.[1]

ولا شك في أن تصاعد التوترات الطائفية في المنطقة، خاصة في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، قد يزيد من فرص قيام صراعات شاملة بين القوى السنية والشيعية، وربما تقسيم الشرق الأوسط إلى مجموعات ذات حكم ذاتي على أساس طائفي، مع احتمالية استمرار الصراع.[2] لكن، في المقابل، قد تقف الأنظمة العربية الرسمية ودول الجوار غير العربية ضد فكرة التقسيم، خوفاً من انتقال التقسيم إليها في مراحل تالية.[3]

ثانياً: مدى قدرة النظام العربي على التكيف مع واقع الثورات:

إن قدرة النظام العربي على التكيف مع الواقع الذي فرضته الثورات العربية ستظل ضعيفة، فالنظام العربي مازال يرزح تحت هيمنة نظم الحكم العربية التي استطاعت أن تكون بمنأى، حتى الآن، عن التداعيات المباشرة للثورات العربية وخاصة دول الخليج العربية، التي أضحت لها اليد الطولي في قيادة النظام العربي وفرض أنماط تحالفاتها على توجهاته.[4] كما أن انتشار نمط التحالفات المرنة، يضعف من الناحية العملية أهمية الجامعة العربية كإطار للعمل والتنسيق الجماعي بين الدول العربية، ومثل هذه التحولات من المتوقع أن يستمر تأثيرها في المنطقة لفترة قادمة. ومن جهة أخرى، فإن انتشار نمط الفاعلين المسلحين من غير الدول وتماهيهم مع مؤسسات الدولة، وتصاعد تأثيرهم، وتحول طبيعة الدولة يفرضان إعادة النظر في الأساس الذي قام عليه النظام العربي باعتباره نظام للدول فقط.[5]

ثالثاً: حدود الاستمرار والتغير في خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية:

يهيمن على خريطة التفاعلات الإقليمية ثلاثة محاور إقليمية رئيسية يجمعهما التنافس، يتمثل الأول في محور إيران وحلفائها، فيما يتمثل الثاني في المحور السعودي-المصري-الإماراتي، وتقاربه مع إسرائيل. أما المحور الثالث فيتمثل في المحور القطري-التركي بالاشتراك مع قوى الإسلام السياسي. ويمكن توقع مسارات التحول في التحالفات الحالية بناء على المتغيرات الآتية:

---

(1) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص57.

(2) عصام عبد الشافي، المسارات المستقبلية للتحولات السياسية في الشرق الأوسط، دراسات سياسية، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، يونيو 2018)، ص8.

(3) نفس المرجع، ص 15.

(4) محمد السعيد إدريس، مرجع سابق.

(5) إيمان رجب، مرجع سابق.

- **العلاقة مع القوى الكبرى:**

تتباين علاقة هذه المحاور بالقوى الكبرى، ويتمتع المحور الثاني بعلاقات متوازنة مع الأطراف الدولية وبالأساس دعم الولايات المتحدة الأمريكية، وتقف الأخيرة على عداء كامل مع المحور الأول الذي يتمتع بدوره بدعم روسي وصيني، بينما تراوح الولايات المتحدة الأمريكية من موقفها تجاه المحور الثالث.

- **مستوى التماسك:**

يعتبر المحور الثاني هو أكثر المحاور ضعفاً من حيث التماسك الداخلي بين أعضائه، فهناك بعض التوترات بين الإمارات والسعودية على خلفية النزاع الحدودي بينهما، كما أن العلاقة بين أعضاء هذا المحور تشهد خلافات جوهرية بشأن العديد من القضايا العربية، وخاصة بشأن الأزمتين السورية واليمنية، ويعتبر التقارب مع إسرائيل متغيراً جديداً على السياق الإقليمي. ومن ناحية أخرى يتميز المحوران الأول والثالث بمستوى مرتفع من التماسك والتوافق بين أعضائه، علاوة على توفر خبرات قديمة من التحالف داخل كل من المحورين.[1]

- **العوامل الداخلية:**

هناك تذبذب فيما يتعلق بهذا العامل داخل كل المحاور، إلا أن المحور الثاني هو أكثر المحاور تعرضاً للمعارضة الداخلية، خصوصاً في السعودية وإسرائيل، ويعتبر التقارب مع إسرائيل كفيلاً بإغضاب قطاعات واسعة من المعارضة داخل دول التحالف الجديد.[2]

- **العلاقات البينية:**

تتسم علاقات المحورين الأول والثاني بالعداء الصريح. أما علاقة المحورين الثاني والثالث، فتتسع مساحة التباين بين أطراف المحورين وخاصة بشأن الأوضاع الميدانية في سوريا وليبيا واليمن، والخلاف حول مستقبل الإسلام السياسي في الإقليم، وذلك على الرغم من اتفاقهم على مواجهة التمدد الإيراني. بينما يجمع المحور الأول والثالث ملف دعم تيار المقاومة ضد إسرائيل، وكذلك تفضيل تغيير الأوضاع الحالية في الإقليم.[3]

وتشير مجريات الأحداث الراهنة والقراءة المستقبلية لتطورات الأوضاع الإقليمية، إلى أن حالة عدم الاستقرار ستظل مسيطرة على خريطة التحالفات في المنطقة، على الأقل في الجبهة المناوئة للمحور الإيراني الشيعي. وبناءً عليه، من المرجح أن يظل المحور الإيراني محتفظاً

(1) سمير رمزي، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع.

(3) نفس المرجع.

بتركيبته الحالية، مُتضمناً كلاً من إيران وسوريا والعراق، وفاعلين من غير الدول (حزب الله، والحوثيين).[1]

وفي الناحية المقابلة، ستظل المساعي السعودية مستمرة لتشكيل تحالف "سني" مُوسع، يضم القوى السنية الرئيسة في المنطقة، وهي تركيا، ومصر، والأردن، والمغرب، والسودان، وباكستان، ودول مجلس التعاون الخليجي، عدا عمان؛ حيث تستهدف المملكة من وراء هذا التحالف مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، وإضعاف دور الفاعلين من غير الدول، الذين تعتبرهم بمثابة أداة المشروع التوسعي الإيراني في الدول الهشة.[2]

غير أن عقبات عدة تقف في طريق إتمام هذا التحالف؛ منها أن ثمة اختلافاً في الرؤى والتوجهات السياسية للدول المكونة للتحالف، تجاه العديد من الملفات الإقليمية، وكذلك العلاقات التركية–السعودية التي تشهد اختلافاً في بعض القضايا.[3] ناهيك عن الجفاء الدبلوماسي والفجوة الكبيرة التي تتسع يوماً بعد آخر بين القاهرة من ناحية وأنقرة والدوحة من ناحية أخرى، على خلفية الموقفين التركي والقطري الداعم لجماعة الإخوان في مصر وليبيا، فضلاً عن تباين المواقف بين مصر والسعودية فيما يتعلق بكيفية حل الأزمة السورية.[4]

وعلى وجه العموم، ستبقى المسارات المحتملة لخريطة التحالفات في المنطقة، كالتالي:

1-محور شيعي "صلب" تقوده إيران ومعها سوريا والعراق وحزب الله والحوثيون.

2-محور سني "مفتت"، من المرجح أن يظل متسماً بنمط التحالفات المرنة والمؤقتة، حيث سيقتصر التعاون في هذه الحالة بين الدول المتحالفة على الملفات والمصالح الآنية موضع تلاقي وجهات النظر فيما يخص هذه الملفات.[5]

رابعاً: مستقبل الدور الأمريكي في الشرق الأوسط:

يكشف التقرير الذي أعده "مركز الأمن الأمريكي الجديد" عن وجود حاجة أمريكية لضرورة إعادة "التكيف الاستراتيجي" لمواجهة ما سمّاه التقرير بـ "تهديدات قصيرة المدى" نابعة من إيران وسوريا واليمن وكذلك العلاقات المصرية-الإسرائيلية. وأوصى التقرير باتباع سياسات

---

(1) أحمد عاطف، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع.

(3) إسلام أبو العز، "العلاقات التركية السعودية. من أين إلى أين؟"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 7 سبتمبر2016، على الرابط:
https://elbadil-pss.org/2016/09/07/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3/

(4) أحمد عاطف، مرجع سابق.

(5) نفس المرجع.

جديدة تهدف إلى فرض السيطرة وتخفيف حدة التهديدات المحتملة على المدى الطويل في المنطقة.[1]

وبخلاف المتوقع من أن سياسة الرئيس ترامب ستكون انكفائية ومركزة حول الإصلاح الاقتصادي الداخلي، أظهرت مواقف الإدارة الأمريكية الراهنة تجاه قضايا المنطقة، رغبتها في العودة إلى المنطقة، ومنع الروس من التحكم في تفاعلاتها، وخصوصاً في الملف السوري، الذي أخذت موسكو تمسك بطرفيه (النظام السوري وإيران من جهة، والمعارضة السورية وتركيا من جهة أخرى)، من خلال حوارات "استانة" التي تغيبت عنها واشنطن.[2]

وفي خضم التنافس الصيني-الروسي على المنطقة، من المتوقع، على المدى القريب، أن يظل الدور الأمريكي فاعلاً في المنطقة، بغية تطويق نطاق التوترات فيها، حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية، وحماية حليفها الإسرائيلي، ناهيك عن حاجتها، على المديين القريب والمتوسط، إلى عشرة ملايين برميل من النفط السعودي يومياً، حتى مع ثورة النفط الصخري الأمريكية.[3]

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى البحث في تداعيات الثورات والحروب الأهلية على النظام الإقليمي العربي، وتوصلت إلى عدد من النتائج والتوصيات، على النحو الآتي:

أولاً: النتائج: وتتمثل أهم النتائج في الآتي:

1- إن التحولات الجذرية التي يشهدها النظام الإقليمي العربي منذ اندلاع موجة الثورات العربية، قد نجمت أساساً عن متغيرات داخلية مرتبطة بالنظام العربي ووحداته، فالمصدر الأساسي لتحفيز التغيير في النظام العربي، هو ما سمي بـ"الربيع العربي"، وهو ظاهرة نبعت من داخل النظام، وليس من خارجه.

2- ترتب على الثورات العربية تداعيات سلبية، بالغة الأهمية، على النظام العربي، تتمثل أهمها في الآتي:

- حدوث تغيرات جوهرية في منظومة القيم السياسية للنظام العربي، حيث بات سلوك النظام يمثل خروجاً عن المألوف خاصة على صعيد التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وقبول فكرة التدخل الخارجي من قبل القوى الكبرى للتأثير في الأنظمة السياسية لبعض الدول الأعضاء.

---

(1) محمد السعيد إدريس، مرجع سابق.

(2) محمد بوبوش، "قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية"، **المستقبل العربي**، العدد 462، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس2017)، ص19.

(3) محمد بسيوني عبد الحليم، مرجع سابق، ص33.

- اندلاع الصراعات والحروب الأهلية في عدد من الوحدات الرئيسية للنظام العربي، بشكل باتت معه تلك الصراعات تهدد كيانات هذه الدول بالتمزق.
- حدوث تغير واضح في جدول أولويات النظام العربي، حيث تصدرت قضية مواجهة الإرهاب هذه الأولويات على حساب القضايا الأخرى، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي.
- حدوث تحولات جذرية في خريطة التحالفات العربية والإقليمية، وتغير أدوار القوى العربية والإقليمية. حيث تصاعدت أدوار دول الخليج العربية على حساب أدوار القوى العربية التقليدية، وفي ذات الوقت، تصاعدت أدوار القوى الإقليمية غير العربية لتصبح اللاعب المحوري في المنطقة.
- حدوث تغيرات جوهرية في السياسات وأنماط التحالفات الإقليمية، كما اتسمت التحالفات العربية، بسيادة نمط التحالفات المرنة والمؤقتة المرتبطة بقضايا محددة ولأهداف مؤقتة، ومثل هذا النمط من التحالفات، لا يعزز من فاعلية النظام العربي.
- تصاعد أدوار الفاعلين المسلحين من غير الدول وتزايد نطاق تأثيرهم في التفاعلات العربية والإقليمية.

3- إن طبيعة المحاور والتحالفات التي تشكلت في المنطقة توحي بأن نظاماً شرق أوسطياً جديداً يتخلق على أرض الواقع على حساب النظام الإقليمي العربي. فالدول العربية الفاعلة في المشهد تتحالف مع قوى إقليمية غير عربية، (السعودية ودول الخليج مع إسرائيل، وقطر مع تركيا، وسوريا والعراق ولبنان مع إيران)، ومن ثم تمثل هذه التحالفات جسوراً سيبنى عليها النظام الشرق أوسطي الجديد.

ثانياً: التوصيات: وتتمثل في الآتي:

1- ينبغي على صانعي القرار العربي استشعار المسؤولية القومية في هذه اللحظة التاريخية الفارقة، التي يواجه فيها النظام العربي ككل والأقطار العربية فرادى أخطاراً جسيمة تهدد المنطقة كلها بالتفتت والتمزق، وذلك من خلال تغليب الاعتبارات الاستراتيجية المتعلقة بالأمن القومي العربي والمصالح العربية على الاعتبارات السياسية المرتبطة بمصالح نظم الحكم العربية.

2- ينبغي تفعيل دور المؤسسات القومية العربية الحكومية وغير الحكومية، لمواجهة التحديات والأخطار الجسيمة التي تنذر بتفتيت النظام العربي، والاجهاز على المشروع القومي العربي.

3- إن كل القوى الفاعلة في المنطقة سواء كانت عربية أو إقليمية أو دولية، مستفيدة من حالة الفوضى الإقليمية وربما تعمل على ادامتها لتوسيع نطاق نفوذها، لذلك، يبقى الرهان الحقيقي

على الجماهير العربية التي أحدثت هذه الهزة العنيفة في المنطقة العربية التي ظلت تعيش لعقود في حالة من الجمود السياسي. غير أن هذه الجماهير تظل بحاجة إلى قيادة، وهذا أمر تقع المسؤولية فيه على عاتق النخب الفكرية وقادة الأحزاب والتنظيمات العربية، سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي العربي، والتي ينبغي عليها أن ترتقي بدورها المفترض إلى مستوى التحديات والأخطار الجسيمة التي تهدد المنطقة العربية برمتها.

قائمة المراجع.

1) إبراهيم منشاوي، "سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية. إلى أين؟"، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، مارس 2014)، على الرابط:
http://www.acrseg.org/2585
2) إبراهيم نوار، "محدّدات التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي: مصادر القوة وثقوب العجز"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 16 يونيو 2015، على الرابط: http://www.nedalshabi.ps/?p=57008
3) أحمد بوخريص، "الربيع العربي والقضية الفلسطينية"، المركز الديمقراطي العربي، 20 ديسمبر 2017، على الرابط: https://democraticac.de/?p=51141
4) أحمد عاطف، "توافقات مصلحية: لماذا تغيرت طبيعة التحالفات في الشرق الأوسط؟"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، أغسطس 2015، على الرابط:
https://www.printfriendly.com/p/g/xH5psF
5) أحمد يوسف أحمد، "مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 443، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2016).
6) إسلام أبو العز، "العلاقات التركية السعودية.. من أين إلى أين؟"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 7 سبتمبر 2016، على الرابط:
https://elbadil-pss.org/2016/09/07/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A

%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3/

7) إيمان رجب، "إعادة تقييم النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الثورات العربية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، أبريل 2015م، على الرابط:
http://www.ocppc.ma/publications/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%82%D8%8C-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B3%D8%A8%D8%B9-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

8) بلال التليدي، "العالم العربي بين ثلاثة خيارات"، الشرق الأوسط ، 16 يونيو , 2014، على الرابط:
http://fairforum.org/research/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A9-%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/

9) حسان عيتاني، "الثورة السورية: هل هي استثناء في الربيع العربي"، على الرابط:
http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/5.hussam%20Ettani.pdf

10) سمير رمزي، "التحول في نمط التحالفات في الشرق الأوسط"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، أوراق بحثية، 7 أغسطس 2017، على الرابط:
https://elbadil-pss.org/2017/08/07/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%85%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3/
11) صفاء عزب، "تبعات الربيع العربي: ميليشيات مسلحة وفوضى ودمار"، 22 سبتمبر 2017، على الرابط: https://aawsat.com/home/article/109511
12) طارق عثمان، ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الإقليمي العربي، مركز الجزيرة للدراسات، أغسطس 2102.
13) عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية، (لندن: دار إي-كتب، ديسمبر 2017).
14) عبدالحكيم سليمان وادي، "الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية: الأسباب والمبررات"، الحوار المتمدن، العدد 4348، 28 يناير 2014، على الرابط: https://www.amad.ps/ar/Details/13009
15) عصام عبد الشافي، المسارات المستقبلية للتحولات السياسية في الشرق الأوسط، دراسات سياسية، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، يونيو 2018).
16) علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، على الرابط:
http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf
17) فراس إلياس، "الجيوفوبيا... هل نحن أمام هيكلة إقليمية جديدة للشرق الأوسط"؟، مركز أنقرة لدراسة الأزمات والسياسات(انكاسام)، 3 يونيو 2017، على الرابط:

https://ankasam.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D9%88%D9%81%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%87%D9%84-%D9%86%D8%AD%D9%86-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9/

18) لمياء محمود، "الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطي: الأخطار وأدوار الفاعلين"، المركز الديمقراطي العربي، 15 ديسمبر 2017، على الرابط: https://democraticac.de/?p=51048

19) محمد السعيد إدريس، "مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية(2-2)، 18 يناير 2015، على الرابط: http://www.acrseg.org/36543

20) محمد السيد سليم، "ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي"، مركز راشيل كوري، 16 ديسمبر 2013، على الرابط: http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=10891

21) محمد بسيوني عبدالحليم، "توازنات جديدة: تراجع أسعار النفط وتحولات الدور والمكانة في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 204، أبريل 2016.

22) محمد بوبوش، "قضايا العرب والشرق الأوسط في ظل السياسة الخارجية الأمريكية"، **المستقبل العربي**، العدد 462، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 2017).

23) محمد مجاهد الزيات، "العلاقات العربية-العربية بعد الثورات.. تحديات جديدة"، أخبار العربية، القاهرة، 14 مايو 2013م، على الرابط: http://studies.alarabiya.net/future-scenarioes/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

24) مصطفى شفيق علام، "تحالفات القوى الإقليمية وآثارها على مستقبل المنطقة"، مجلة البيان، العدد 357، 2017/23/1، على الرابط:
https://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=5567

25) معتز سلامة، "التحولات الاستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011 – 2012"، معهد العربية للدراسات، 11 مارس 2013، على الرابط:
https://www.beirutobserver.com/2013/03/2011-2012

26) مي سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002-2016، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2018).

27) نادية سعد الدين، "عبء الانكشاف: إدارة فشل الدولة السورية بين مراوغات الحسم والتسوية"، السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017).

28) نوح فسيفس، "دراسة استراتيجية: الصراع في الشرق الأوسط والتوازن في لعبة القوى بين إيران والسعودية، صحيفة رأي اليوم، 16 ديسمبر 2015، على الرابط:
https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%80%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%80/

29) وليد عبد الحي، " النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل"، **سياسات عربية**، العدد 1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2013).